الملاحـــــق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولايـــة تبســـة
مديرية التنظيم والشؤون العامة
مصلحة التنظيم العـام

قـرار رقم: 340 مؤرخ في: 21 ماي 2005
يتضمن إنشـاء لجنة لتعليق رخص السياقـة وتعييـن تشكيلـة أعضائها على مستوى دائرة بئـر العاتـر.

ولايـة تبسة
م ـ ـ ـ ش ـ ع ـ ا
تأشيرة مشروعية قرار
رقم: 356 / 05
التاريخ: 18 ماي 2005

إن والـــي ولايـــة تبســـة

- بمقتضى الأمـر رقـم 155/66المؤرخ في 08 جوان 1966 المتضمن قانـون الإجراءات الجزائيـة المعـدل والمتمـم.

- بمقتضى الأمـر رقـم 156/66 المؤرخ في 08 جوان 1966 المتضمن قانـون العقـوبات المعـدل والمتمم

- بمقتضى القانون رقم 09/84 المؤرخ في 04 فيفري 1984 المتضمن إعـادة التنظيم الإقليمي للبـلاد.

- بمقتضىالقانون رقـم 08/90 المؤرخ في 07 أفريل 1990 المتعلـق بالبلديـة.

- بمقتضىالقانون رقـم 09/90 المؤرخ في 07 أفريل 1990 المتعلـق بالولايـة.

- بمقتضىالقانون رقـم 14/01 المؤرخ في 19 أوت 2001 المتعلـق بتنظيم حركة المرورعبـر الطـرق وسلامتها وأمنـها المعدل والمتمم بالقانون رقـم 16/04 المؤرخ في 10 نوفمبر 2004.

- بمقتضىالمرسوم رقم 373/83 المؤرخ في 28 ماي 1983 المتضمن تحديـد سـلطات الوالـي فـي ميـدان الأمن والمحافظة على النظام العـام.

- بمقتضىالمرسـوم التنفيذي رقم 215/94 المؤرخ في 23 جويلية 1994 المحدد لأجهزة الإدارة العامة في الولايـة وهياكلـها وتنظيمـها.

- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 265/95 المؤرخ في 06 سبتمبر1995 الـذي يحدد صلاحيات مصـالح التقنين والشؤون العامـة والإدارة المحليـة وقواعد تنظيمها وعملـها.

- بمقتضىالمرسوم التنفيذي رقم 381/04 المؤرخ في 2004/11/28 الذي يحدد قواعد حركة المرور عبـر الطرق.

- بمقتضى القـرار الوزاري المشترك المؤرخ في 01 سبتمبر1984 المتضمن تشكيـل وتسييـر أعمـال اللجـان المختصة بسحب رخص السياقـة للسيارات.

- بناء على المنشور الوزاري رقم 098 المؤرخ في 16 فيفري 2005 الصادرعن السيـد وزيـرالنقـل المتضمن تطبيق الإجراء المتعلق بسحب رخص السياقـة.

- بمقتضى القرار الولائي رقم 222 المؤرخ في 19 مارس 2005 المتضمن إنشاء لجنـة تعليـق رخـص السياقة و تعين تشكيلة أعضائها .

باقتراح من السيد/ مدير التنظيم والشؤون العامة

يـقـــــــــرر

المـــادة الأولـــى:

عملا بترتيبات المادتين 280 و 282 من المرسوم التنفيذي رقم 381/04 المؤرخ في 2004/11/28 المشار إليه أعلاه ، تنشـأ على مستوى **دائرة بئر العاتر** لجنة لتعليق رخص السياقة تتولى دراسة محاضر معاينة مخالفات قانون المرور المؤهلة للنظر فيها طبقا للتشريع و التنظيم المعمول بهما .

المـــادة الثانيـــة:

يمتد الإختصاص الإقليمي لهذه اللجنة للنظر في محاضر معاينة مخالفات قـــانون المـــرور **لـــدائرة نقريـــــن.**

المـــادة الثالثـــة:

يعيـــن الســـادة المذكورين ادنـــاه بصفتهـــم أعضاء هذه اللجنـــة لمـــدة ثلاث (03) سنوات:

- **رئيس دائرة بئر العاتر**	ممثلا للوالـــي	**رئيسا**
- **بن عبد الله محمد**	ممثلا عن مجموعة الدرك الوطني	**عضوا**
- **نصر لمين**	ممثلا عن الأمـــن الوطنـــي	**عضوا**
- **لبيض احسن**	ممثلا عن مديريـــة النقـــل	**عضوا**
- **قسوم نجيب**	ممثلا عن مديرية المناجم والصناعة	**عضوا**
- **منادي عبد السلام**	ممثلا عن مديرية الأشغال العمومية	**عضوا**
- **قريب الزوبير**	ممثلا عن مصلحة التنظيم العام بدائرة بئر العاتر	**عضوا**
- **فريخ يوسف**	ممتحـــن رخص السياقـــة	**عضوا**
- **بن عرقه السبتي**	ممثل عن المحترفين في سياقة السيارات (مدرسة تعليم السياقة)	**عضوا**

تتـــولى أمانـــة اللجنـــة مصالح دائرة بئر العاتر.

المـــادة الرابعـــة:

الســـادة / الأمين العام للولاية ، مديرالتنظيم والشؤون العامة ، قائد مجموعة الدرك الوطني رئـــيس الأمن الولائي ، مديرالنقـــل ، مديرالأشغال العمومية ، مدير المناجم والصناعة ، مدير الصـــحة والســـكان ، رئيسا دائرتي بئر العاتر و نقرين ، رؤساء المجالس الشعبية لبلديات بئر العاتر ، العقلـــة المألحـــة ، نقـــرين و فركان ، مكلفون كل فيما يخصه بتطبيق هذا القـــرارالذي سينشر في نشرة القرارات الادارية للولايـــة.

جدول لأهم الاختصارات:

LGDJ	Librairie générale de droit et de jurisprudenc.
PUF	Presses universitaires de France
L.P.A	Les Petites Affiches.
R.F.D.A	Revue française de droit administratif
R.D.P	Revue du droit public.

قائمة المصادر والمراجع

أولا:الدساتير والمواثيق:

1- الميثاق الوطني الصادر بموجب الأمر رقم 76 - 57 المؤرخ في 07 رجب 1396 الموافق لـ 05 يوليو 1976، المنشور بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 61 لسنة 1976.

2- دستور الجمهورية الجزائرية لسنة 1989.

3- التعديل الدستوري الجزائري لسنة 2008 الصادر بموجب القانون رقم 08- 19 المؤرخ في 15 نوفمبر 2008 المنشور في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 63 المؤرخة في 16 نوفمبر 2008.

4- دستور جمهورية مصر العربية لسنة 1971.

ثانيا:النصوص التشريعية والتنظيمية:

1. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان المعتمد بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة تحت رقم: 217 الف (د- 3) المؤرخ في: 10 ديسمبر 1948.

2. الاعلان الفرنسي لحقوق الانسان و المواطن 1789.

3. الامر 75- 58 المؤرخ في 20 رمضان 1395 الموافق ل 26 سيتمبر 1975 المتضمن القانون المدني . المعدل و المتمم بالأمر رقم 03 - 09 مؤرّخ في 29رجب عام 1430الموافق 22يوليو سنة 2009.

4. أمر رقم 06- 03 مؤرّخ في 19 جمادى الثانية عام 1427 الموافق 15 يوليو سنة 2006، يتضمّن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية، الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 46 الصادر بتاريخ 16 جويلية 2006.

5. المنشور الوزاري رقم 098 المؤرخ في 16 فيفري 2005 الصادر عن السيد وزير النقل المتضمن الاجراء المتعلق بسحب رخصة السياقة، الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 76 الصادر بتاريخ 16 ماس 2005.
6. القانون رقم 85- 59 المؤرخ في 85/03/23 المتضمن القانون الاساسي النموذجي لعمال المؤسسات و الادارات العمومية، الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 13 الصادرة بتاريخ 24 مارس 1985.
7. القانون رقم 09- 01 مؤرخ في 2 5صفر عام 1430 الموافق 25 فبراير سنة 2009، يعدل ويتمم الأمر رقم 66- 156 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون العقوبات، الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 15 بتاريخ 8 مارس 2009.
8. القانون رقم 06- 22 مؤرخ في 29 ذي القعدة عام 1427 الموافق 20 ديسمبر 2006 يعدل و يتمم الامر رقم 66- 155 مؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو 1966 و المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 84 بتاريخ 24 ديسمبر 2006.
9. قانون رقم 79- 07 المؤرخ في 26 شعبان عام 1399 الموافق لـ 21 يوليو سنة 1979 المعدل و المتمم بالقانون رقم 98 - 10 المؤرخ في 29 ربيع الثاني عام 1419 الموافق لـ 22 غشت سنة 1998 والمتضمن قانون الجمارك الصادر في الجردية الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 61 بتاريخ 22 غشت 1998. القانون رقم 09 -08

مؤرخ في 18 صفر عام 1429 الموافق 25 فبراير سنة 2008 يتضمن قانون الإجراءات المدنية و الإدارية، الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 21 بتاريخ 23ابريل 2008.

10. القانون رقم 01- 14 مؤرخ في 29 جمادى الاولى عام 1422 الموافق 19 غشت سنة 2001 و المتعلق بتنظيم حركة المرور عبر الطرق و سلامتها و امنها، الصادر في الجردية الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 46 بتاريخ 19 غشت 2001.

ثالثا: الكتب:

1- المؤلفات العربية:

أ- المؤلفات العامة:

1- ابراهيم أبو خزام، الدساتير والدولة ونظم الحكم، الطبعة الثانية، بيروت، 2001.

2- العوجي مصطفى، الاتجاهات الحديثة للوقاية من الجريمة، المركز العربي للدراسات والأبحاث، الرياض، 1987.

3- جميل الشرقاوي ، نظرية بطلان التصرف القانوني في القانون المدني المصري ، مطبعة جامعة القاهرة، 1956.

4- حماد محمد شطا، تطور وظيفة الدولة، المرافق العامة، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1984.

5- سعدي حيدرة، محاضرات في طرق الإثبات، جامعة تبسة، 2004.

6- طعيمة الجرف، مبدأ المشروعية و ضوابط خضوع الدولة للقانون، مكتبة القاهرة الحديثة، طبعة 1963.

7- عبد الرؤوف مهدي ، شرح القواعد العامة للإجراءات الجنائي، طبعة 2000، دار أم القرى للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1995.

8- عبد العظيم عبد السلام، تأديب الموظف العام في مصر، الجزء الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000.

9- عبد الغني بسيوني عبد الله، مبدأ المساواة أمام القضاء وكفالة حق التقاضي، منشأة المعارف، الاسكندرية، 1988.

10- عبد الفتاح حسين، مباديء القانون الإداري الكويتي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1969.

11- عصام الدين القصبي، ضمانات الأجنبي في مواجهة قرار الإبعاد، دار النهضة العربية، القاهرة، 1985.

12- عمار بلغيث، الوجيز في الإجراءات المدنية، دار العلوم للنشر والتوزيع، طبعة 2000.

13- محسن خليل، علاقة القانون باللائحة، دراسة مقارنة، مجلة كلية الحقوق بجامعة القاهرة، السنة الرابعة، العددان الثالث والرابع، سنة 1969.

14- محمد شلال العاني و عيسى العمري، فقه العقوبات في الشريعة الإسلامية، دون دار نشر و دون سنة نشر.

15- محمد عصفور، تأديب العاملين بالقطاع العام ومقارنته بنظم التأديب الأخر، مطبعة الاستقلال الكبرى، القاهرة، 1972.

16- محمود نجيب حسين، شرح قانون الإجراءات الجنائية، دار النهضة العربية للطبع والنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، 1998.

17- مصطفى أبو زيد فهمي، القانون الإداري ذاتية القانون الإداري، الدار الجامعية للنشر والتوزيع والطباعة، الجزء الثاني، 1990.

2 - المؤلفات المتخصصة:

1- احمد محيو، المنازعات الإدارية، ترجمة فائز ألحق وبيوض خالد، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية الطبعة السابعة، 2008.

2- أحمد محيو، محاضرات في المؤسسات الإدارية.

3- إسماعيل البدوي ، القضاء الإداري، مبدأ المشروعية ، الجزء الاول، دون دار نشر ، الطبعة الثانية 1997.

4- د.لحسن بن الشيخ اث ملويا ، المنتقي في قضاء مجلس الدولة، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزء الثاني، طبعة 2004.

5- زكي محمد النجار، حدود سلطات الإدارة في توقيع عقوبة الغرامة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999.

6- سعيد بوشعير، الوظيفة العامة النظام التأديبي، طبعة 1989 ،دون دار نشر.

7- سليمان محمد الطماوي، مباديء القانون الإداري، دراسة مقارنة دار الفكر العربي للطباعة والنشر، 1979.

8- عبد العزيز خليفة، الانحراف بالسلطة كسبب لإلغاء القرار الإداري، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2000.

9- عبد العزيز خليفة، أوجه الطعن بإلغاء القرار الإداري، منشأة المعارف الإسكندرية، 2003.

10- عبد العزيز خليفة، ضوابط العقوبة الإدارية العامة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2008.

11- عبد العزيز خليل بديوي، الوجيز في المبادئ العامة للدعوى الادارية و اجراءاتها الطبعة الاولى، دار الفكر، 1970.

12- عبد الغني بسيوني عبد الله، القضاء الإداري ومجلس شورى الدولة اللبناني، الدار الجامعية ، 1999.

13- عبد الفاتح حسين، التأديب في الوظيفة العامة، دار النهضة العربي، 1998

14- عبد الوهاب البنداري . العقوبات التأديبية للعاملين المدنيين بالدولة، دون دار نشر، 1995.

15- علي جمعة محارب، التأديب الاداري في الوظيفة العامة دراسة مقارنة، دار الثقافة، 2004.

16- عمار بوضياف، الوجيز في القانون الإداري، دار ريحانة، الجزائر، 2001.

17- عمار عوابدي، دروس في القانون الإداري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990.

18- عمار عوابدي، نظرية القرارات الإدارية بين علم الإدارة العامة والقانون الإداري، دار

19- هومة للطباعة والنشر، الطبعة الخامسة، 2009

20- قصير مزياني فريدة مبادئ القانون الإداري الجزائري، مطبعة عمارقرفي، باتنة، 2001.

21- مازن ليلو راضي، الوجيز في القانون الإداري، منشورات الاكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، 2009.

22- محمد باهي أبو يونس، الرقابة القضائية على شرعية الجزاءات الإدارية العامة، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2000.

23- محمد رفعت عبد الوهاب، القضاء الإداري، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، 1997.

24- محمد ساسي الشوا، القانون الإداري الجزائي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1996.

25- محمد سعد فودة، النظام القانوني للعقوبات الإدارية، دراسة فقهية، 2007،

26- مصطفى أبو زيد فهمي، القانون الإداري، الجزء الثاني، دار المطبوعات الحديثة، القاهرة، سنة 1990.

27- مصطفى كمال وصفي، خصائص الاثبات أمام القضاء الاداري،دون سنة نشر.

رابعا: المؤلفات الأجنبية:

1- F. MODERNE, Le pouvoir de sanction administrative au confluent du droit interne et des droits européens, R.F.D.A.1997.

2- F.Moderne, Sanctions administratives et justice constitutionnelle, paris, 1993.

3- Hubert-Gérald Hubrecht, sanctions administratives Le droit administratif entre science administrative et Droit public économique, paris, 1998.
4- C.Teitgen-colly, les instances de régulation et la constitution, R.D.P, 1990.
5- E. PICARD, La notion de police administrative, thèse, LGDJ, BDP, 1984.
6- Edouard bourrei, le droit administratif, paris, 1961.
7- G. Morange, le principe des droits de la défense devant l'administration active, paris.1956.
8- G. Morange, le principe des droits de la défense devant l'administration activé, 1956.
9- Jean-Bernard Auby, Roland Drago, traité de contentieux administratif, vol une 2, paris 1975.
10- JL. Mestre; Introduction historique au droit administratif français, PUF, 1985.
11- Louis Favoreu, le droit administratif et droit constitutionnel, Paris, Dalloz, 1989, p 144.
12- M. leffondre , Recherche sur les sanctions administrateur et leur nature juridique, caen 1973.
13- M.lagarde, Un droit domanial spécial, le régime forestier, Toulous, 1984.
14- Teitgen-Colly (C.) "Sanctions administratives et autorités administratives indépendantes", L.P.A. 1990.

خامسا:البحوث والرسائل الجامعية:

1- محمد جمال عثمان جبريل، الترخيص الإداري، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، سنة 1992.

2- محي الدين شوقي، الجوانب الدستورية لحقوق الإنسان، رسالة دكتوراه، عين شمس، 1986.

3- عبد اللطيف قية، إبعاد الأجانب على ضوء اجتهاد أجهزة الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي و العلاقات الدولية، جامعة يوسف بن خدة، 2007، ص 7 0 وما بعدها.

4- ذبيح ميلود، مبدأ الفصل بين السلطات في النظام الدستوري الجزائر، بحث لنيل شهادة الماجستير، جامعة باتنة 2006.

5- محي الدين شوقي، الجوانب الدستورية لحقوق الإنسان، رسالة دكتوراه، عين شمس، 1986.

6- محمد مرغي خيري، نظرية التعسف في استعمال الحقوق الإدارية، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، 1978.

7- محمد علي محمد عطا الله، الاثبات بالقرائن في القانون الاداري و الشريعة الاسلامية، رسالة دكتوراه، جامعة اسيوط، 2001

8- مصطفى عفيفي، فلسلفة العقوبة التأديبية وأهدافها، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، 1976.

9- نعيم عطية، النظرية العامة للحريات الفردية، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، سنة 1965.

10- المستشار نجيمي جمال، تحرير الأحكام والقرارات، الجزائر، 2008، دراسة عملية ميدانية.

سادسا: الدوريات:

1- حدري سمير، بحث مقدم في اطار الملتقى الوطني حول: سلطات الضبط المستقلة في المجال الاقتصادي والمالي، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، أيام 24/23 ماي 2007.

2- مداخلة الأستاذ، غناوي رمضان، منافع العقاب كطريق بديل للدعوى الجزائية، كلية الحقوق بومرداس 2010.

3- محمد الهادي لعروق التهيئة والتعمير في صلاحيات الجماعات المحلية، ملتقى حول تسيير الجماعات المحلية، 9- 10 جانفي 2002.

سابعا: المقالات المجلات:

1- عمار عوابدي، عملية الرقابة البرلمانية ودورها في الدفاع على حقوق المواطن، مجلة الفكر البرلماني، العدد الاول، ديسمبر 2002.

2- لباد ناصر، السلطات الإدارية المستقلة، مجلة إدارة، العدد الثاني، السنة 2001.

3- محسن خليل، علاقة القانون باللائحة، دراسة مقارنة، مجلة كلية الحقوق ، بجامعة القاهرة، السنة الرابعة، العددان الثالث والرابع، سنة 1969.

4- غانم محمد غنام، القانون الإداري الجنائي والصعوبات التي تحول دون تطوره، مجله الحقوق الكويتية السنة 18، العدد 2، يونيو 1994.

5- عبد الأحد جمال الدين، في الشرعية الجنائية، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، العدد الثاني 1996.
6- عزري الزين، النظام القانوني لرخصة البناء في التشريع الجزائري، مجلة الفكر البرلماني، العدد 09 لسنة 2005.
7- عزري الزين، إجراءات إصدار قرارات البناء والهدم في التشريع الجزائري، مجلة المفكر، العدد الثالث لسنة 2011.
8- المجلة الدورية للجمارك ،العدد الأول، ماي 1991.
9- جريدة النصر، مقال للصحافي ق.باديس، العدد 2788 ، الصادر في 09 جانفي 2011 .
10- الجزائر نيوز، مقال لمراد محامد ، العدد4777، الصادر في 07 سبتمبر 2011.

ثامنا:مواقع الانترنت:

- www.conventions.coe.int 2012 تاريخ زيارة الموقع مارس
- www.4shared.com
- www.bbekhti.online.fr 2012 تاريخ زيارة الموقع ديسمبر
  www.conseil-constitutionnel.ma تاريخ زيارة الموقع
  جوان 2012
- www.joradp.dz